دور البلدية في تسيير النفايات المنزلية في الجزائر –الآليات القانونية والتحديات–

The role of municipality in managing household wastes in Algeria – the legal mechanisms and challenges



مقيمي ريمة *

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– مخبر الدراسات القانونية والبيئية

meguimi.rima@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/13 تاريخ القبول 2026/05/24 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص

تعد النفايات المنزلية أحد مجالات الخدمة العمومية للبلدية، وتعزيزا للإطار القانوني للنفايات المنزلية على مستوى البلديات تم وضع نصوص قانونية، تشريعية وتنظيمية، بغية السماح للبلديات بالتعامل مع مشكلة النفايات بشكل منتظم ودائم، كما بين المشرع من خلالها الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية، وحدد مجالات تدخل البلدية لتسيير النفايات المنزلية لاسيما من خلال آلية التخطيط، كما قد تبادر البلدية إلى إيجاد بدائل أخرى عن آليات التسيير المباشر للنفايات المنزلية وذلك بانتهاج أسلوب التعاقد، غير أن الواقع أثبت وجود العديد من القيود القانونية المالية، التنظيمية والإدارية التي تحد من دور البلدية في تحقيق الفعالية المرجوة من إدارة النفايات.

الكلمات المفتاحية: تسيير؛ نفايات منزلية؛ البلدية؛ مخطط بلدي؛ التحديات.

Abstract:

The household wastes constitute one of the areas of municipal public service, in order to strengthen the legal framework for household waste management, legislative and regulatory legal texts have been enacted to enable municipalities to deal with waste problem in an organized and

* المؤلف المراسل

continuous manner, the legislator has also defined the administrative bodies responsible for managing wastes and specified the areas of municipal level and specified the areas of municipal intervention in household waste management, through planning mechanism, Despite efforts to adopt atternative management approaches including contracting municipalities still face legal, financial organizational, and administrative constraints that limit effective waste management.
***key words**:* management; household wastes; municipality; municipal plan; challenges.

مقدّمة:

تعتبر النفايات المنزلية وما شابهها من أكثر أنواع النفايات خطورة و تأثيرا على البيئية، وهو ما جعل إدارة وتسيير النفايات بوجه عام والنفايات المنزلية وما شابهها بوجه خاص، أحد أهم الرهانات البيئية التي ينبغي عل الدولة إيلائها أهمية بالغة، وذلك من خلال وضع سبل تضمن التسيير الأمثل لها وكذا رسكلتها، بهدف تقليص حجمها، بما من شأنها حماية البيئة وتحقيق الصالح العام.

إن التخلص من النفايات، بكيفية غير سليمة أو بطرق غير آمنة من شأنه التأثير سلبا على البيئة، ومنها تحلل النفايات الذي يسبب تلويث التربة والمياه الجوفية، لذلك، فإنه لابد من تحديد الأسلوب الأمثل لمعالجتها لتجنب الأضرار الناجمة عنها.

في سبيل مواجهة التحديات المتعلقة بالتسيير الفعال للنفايات، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 19/01 المتضمن قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والذي حاول من خلاله التفصيل في مختلف أنواع النفايات وضبط آليات تسيير كل صنف على حدا، كما تم إقرار قواعد قانونية تحدد الإطار التنظيمي وكذا المؤسسات المسؤولة عن تسيير النفايات، حيث تعتبر البلدية ملزمة بتسيير نفاياتها بطريقة تضمن حماية البيئة من الآثار الضارة التي تسببها هذه النفايات، إذ يعد تسيير النفايات المنزلية وما شابهها من بين المسؤوليات التي تقع على عاتق البلدية والتي ينبغي عليها إيجاد الحلول المناسبة لها.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التنظيم القانوني لدور البلدية في تسيير النفايات المنزلية وتسليط الضوء على التقدم الحاصل في هذا المجال سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى العملي، ودراسة الآليات القانونية التي تستعملها البلدية في تسيير النفايات المنزلية وما شابهها وكذا بيان التحديات التي تواجهها في هذا المجال ، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الآليات القانونية التي تستخدمها البلدية في تسييرها للنفايات المنزلية؟ وفيما تتمثل التحديات التي تواجهها في هذا المجال؟

للإجابة على هذه الإشكالية، سنقوم بأتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل عرض وتحليل الإطار القانوني الذي ينظم تدخل البلدية في تسيير النفايات المنزلية وكذا المعوقات التي تعترض البلدية لدى ممارسة مسؤوليتها في هذا المجال.

وقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى شقين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار القانوني لتسيير البلدية للنفايات المنزلية

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البلدية في تسيير النفايات المنزلية

المبحث الأول: الإطار القانوني لتسيير البلدية للنفايات المنزلية

عرف المشرع الجزائري النفايات المنزلية من خلال المادة 03 القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالته،[1] على أنها: " كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية."

كما تعرف بأنها مخلفات الأنشطة المنزلية، الاقتصادية، التجارية والحرفية البسيطة، والتي تتنوع ما بين نفايات صلبة أو سائلة بحسب طبيعتها.

ويتكون هذا النوع من النفايات من مجموع النفايات المختلفة من التجمعات السكنية وكذا بطاريات وعجلات السيارات ومخلفات الشوارع، المحلات، الأسواق

والحدائق العامة، كما قد تتضمن النفايات المنزلية أيضا النفايات الخاصة الخطرة والنفايات الهامدة والنفايات الصلبة والسائلة.

وتعد النفايات المنزلية من بين الخدمات العمومية التي تقدمها البلدية لمواطنيها، من خلال جمعها ونقلها ومعالجتها.

وفي سبيل تعزيز الإطار القانوني للنفايات المنزلية على مستوى البلديات تم وضع نصوص قانونية تشريعية وتنظيمية من أجل السماح للبلديات بالتعامل مع مشكلة النفايات بشكل دائم منتظم، ويعتبر أهم نص قانوني جاء به المشرع الجزائري في مجال تسيير النفايات هو القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، غير أنه قبل صدور هذا القانون صدر المرسوم التنفيذي رقم 81-267 المؤرخ في 1981/10/10 المتعلق بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بخصوص الطرق والنقاوة والطمأنينة العمومية، وكذا المرسوم التنفيذي 84-378 المؤرخ في 1984/12/15 المحدد لشروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة الحضرية ومعالجتها.

الهدف من هذا القانون هو وضع سياسة لتدبير النفايات والتركيز على وضع إطار عام لتسيير النفايات، يتكيف مع واقع الوضع المتأزم على مستوى البلديات.[2]

المطلب الأول: الآليات القانونية لتسيير البلدية للنفايات المنزلية

أقر المشرع الجزائري في مجال تسيير النفايات المنزلية جملة من الآليات القانونية والتي من شأنها تمكين البلديات من تحقيق تسيير وإدارة متكاملة للنفايات بما قد يساهم في المحافظة على البيئة وحمايتها.

وقد بين المشرع الهيئات الإدارية المكلفة بعمليات تسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية، كما حدد مجالات تدخل البلدية لتسيير النفايات المنزلية لاسيما من خلال آلية التخطيط، ومن جانب آخر قد تتجه البلدية – في أغلب الأحيان– إلى

انتهاج أسلوب التعاقد في مجال تسيير النفايات المنزلية ، كبديل عن أسلوب التسيير المباشر.

سنتناول كل هذه النقاط من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الهيئات الإدارية المكلفة بعمليات تسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية:

يمارس كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا مندوبي البيئة على مستوى البلديات دورا هاما في مجال تسيير النفايات المنزلية، نوضح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: **دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في تسيير النفايات المنزلية**

وفقا للمادة 88 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، يتمتع رئيس المجلس الشعبي بممارسة سلطة الضبط الإداري في المجال البيئي وذلك عن طريق:

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية،
- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية،
- يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بجميع المهام التي خولها له التشريع والتنظيم المعمول به.

بذلك فرئيس المجلس الشعبي البلدي يمارس الضبط الإداري الخاص في مجال تسيير النفايات المنزلية، من خلال السهر على نظافة العمارات، الأماكن السكنية، الحدائق والطرق العمومية، كما يحرص رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ التعليمات المتعلقة بالنظافة ا وحماية البيئة ومنح التراخيص االمتعلقة بمنشآت معالجة النفايات الهامدة.

بذلك فإن عملية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها تدخل ضمن مهام البلدية، إذ تعد خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجيات الجماعية في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها أو القيام بجميع عمليات تسيير النفايات المنزلية من نقل، فرز، معالجة ورسلكلة، كما يمكن للبلدية –طبقا لقانون الإدارة المحلية– إسناد عمليات تسيير النفايات المنزلية

إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين وفق دفتر شروط نموذجي أو من خلال عقود الامتياز.[3]

ثانيا: دور مندوبي البيئة على مستوى البلديات في تسيير النفايات المنزلية:

ينشط هذا المندوب على مستوى الدوائر والبلديات وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-90 المتضمن إحداث مفتشيات البيئة في الولاية وكذلك القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي تطرقت المادة 28 منه إلى مندوب البيئة.[4]

يتولى مندوب البيئة على مستوى البلدية متابعة نظافة المحيط ومراقبة النشاطات المتعلقة بعمليات تسيير النفايات، وكذا متابعة نظافة المساحات الخضراء والغابات وإحصاء المعطيات الخاصة بقطاع البيئة، بما في ذلك المنشآت المصنفة لحماية البيئة والتي تهتم بمراكز تربية الدجاج والمنشآت الحرفية والمناطق الصناعية.

كما يشارك مندوب البيئة في المشاريع المتعلقة بقطاع البيئة وفي التحسيس والتوعية البيئية وكذا المشاركة في الخرجات الميدانية واجتماعات العمل الخاصة بمراقبة المنشآت المصنفة بالتنسيق مع مديرية البيئة على مستوى الولاية و متابعة عمل الورشات الخاصة بجمع النفايات البلاستيكية، ومتابعة تسيير القمامات العمومية في إطار المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية.[5]

2.1.1 الفرع الثاني: المخطط البلدي لتسيير النفايات

يقصد بالتخطيط البيئي وضع برنامج زمني لمواجهة أو تخفيف المخاطر البيئية التي يتوقع حدوثها في المستقبل وإزالة أو تقليل التلوث الذي أصاب البيئة في الماضي.[6]

ويعد التخطيط كآلية لتسيير وحماية البيئة، الأسلوب الأمثل في تحديد الاستراتيجيات الوطنية، إذ يرتكز على التشاور والتنسيق بين م المتعاملين والمتدخلين في ميدان البيئة بهدف الوصول إلى أفضل اتفاق يضمن الحفاظ على البيئة.[7]

ويعد التخطيط من بين المسائل البيئية التي اسحدثها المشرع الجزائري في قانون البيئة 03-10 وكذا القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، حيث أكد هذا الأخير على أهمية اتباع التخطيط البيئي على المستوى الوطني والمحلي، فيما يخص النفايات.

وقد أوجب المشرع على البلدية طبقا لنص المادة 29 من القانون 01-19 المعدل والمتمم بالقانون 25-02، القيام بإعداد مخطط بلدي يخضع للمراجعة كل 10 سنوات،[8] يحدد كيفية تسيير النفايات على مستوى إقليم البلدية، وذلك في اطار التوجهات العامة للمخطط الولائي للتهيئة ويقوم الوالي بالمصادقة عليه، كما أكدت المادة 30 من نفس القانون على مضمونه، حيث يجب أن يحتوي على:

- جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها،
- جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية،
- الاحتياجات فيما يخص قدرات المعالجة للنفايات لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة بلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة،
- الأولويات الواجب تحديدها لانجاز منشآت جديدة،
- الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية و المالية الضرورية لوضعها حيز التنفيذ.

المطلب الثاني: الآليات الاتفاقية لتسيير البلدية للنفايات المنزلية

يهدف الضبط الإداري في المجال البيئي، للحفاظ على عناصر البيئة وحمايتها من مختلف أصناف التلوث، كالتلوث الناجم عن النفايات المنزلية، وفيما يخص هذه الأخيرة، تملك البلدية وسائل قانونية من أجل ضمان التسيير الآمن لها، وتتمثل هذه الوسائل في

التسيير المباشر سواء بصفة انفرادية أومن خلال اشتراك بلديتين أو أكثر في تسييرها جزئيا أو كليا، وأيضا التسيير من خلال إبرام عقود الامتياز.

الفرع الأول: التسيير المشترك بين البلديات للنفايات المنزلية

تلجأ البلدية في اطار ممارسة مهامها في مجال تسيير النفايات المنزلية وما شابهها، إلى إنشاء مرفق عام يتولى جميعها ونقلها ومعالجتها في الحالات التي تقتضي ذلك، وهو ما يعرف بأسلوب التسيير المباشر، غير أنه في كثير من الأحيان تبادر البلدية إلى التخلي عن تولي مهامها بأسلوب انفرادي وذلك نظرا إلى كثرة اختصاصاتها التقليدية وكذا انشغالها بالمجال التنموي، حيث يسمح المشرع الجزائري بإمكانية تعاون بلديتين أو أكثر في مجال تسيير النفايات المنزلية وما شبهها ويتم تحديد كيفية التعاون بين البلديات عن طريق التنظيم، وذلك وفقا للمادة 32 من القانون 19/01.

تنص المادة 215 من قانون البلدية على أنه: " **يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/ أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات.**

يسمح التعاون المشترك بين البلديات للبلديات بتعاضد وسائلها وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة ."

ويتم التعاون المشترك مابين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود تتم المصادقة عليها من خلال المداولات ويحدد ذلك بموجب التنظيم، ويمكن إرجاع إعمال البلدية لأسلوب التعاون مع بلديات أخرى في مجال تسيير النفايات إلى السعي لمواجهة بعض المشاكل البيئية، كالتكلفة المالية لعملية التخلص ومعالجة النفايات وانتشار المفرغات العشوائية ، غير أنه واقعيا يمكن القول أن البلديات في الجزائر لم تعتمد على آلية التعاون ما بين البلديات في مجال تسيير النفايات المنزلية وذلك لعدم وجود التنظيم القانوني الذي يحدد

كيفيات وشروط الاعتماد على هذه الآلية القانونية في تسيير النفايات وتركيز قانون البلدية، فقط على التعاون في مجال التهيئة والتنمية.[9]

الفرع الثاني: تسيير النفايات عن طريق ابرام عقود الامتياز

طبقا لقانون البلدية، يمكن أن تستند البلدية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها أو جزء منها وكذلك النفايات الضخمة والنفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة من الأشغال المنزلية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص وفقا لدفتر شروط نموذجي.

ويعود اتباع المشرع لتسيير النفايات عن طريق عقود الامتياز إلى توجيهات البرنامج الوطني للتسيير المندمج للنفايات الحضرية الصلبة للمدن الكبرى 2002-2004 الذي بين أن التسيير المباشر للنفايات من قبل البلديات أثبت فشله وعدم فعاليته في مختلف الدول وأكد على ضرورة التخلي عن تسيير الانفرادي للنفايات من خلال المرفق العام والتوجه إلى تسييرها عن طريق عقود الامتياز، وقصد تشجيع وتطوير نشاطات جمع النفايات بما فيها النفايات المنزلية وفرزها ونقلها وإزالتها تمنح الدولة امتيازات وتحفيزات للمستثمرين في هذا المجال.[10]

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البلدية في تسيير النفايات المنزلية

يمكن إرجاع محدودية دور البلدية في تحقيق الفعالية المرجوة من إدارة النفايات، إلى جملة من القيود القانونية، إلى جانب تغليب اعتبارات التنمية على البيئة، حيث كان الهدف الأساسي للبلدية النهوض بالتنمية المحلية وتلبية حاجيات المواطن في المجال الإداري والاقتصادي في حين لم تراعي في برنامجها التوازن الإيكولوجي، ويمكن رد العوائق التي تعترض تسيير البلدية للنفايات إلى عوائق مادية (مالية ولوجيستية) وعوائق تنظيمية وإدارية نوضحها على النحو الآتي:

المطلب الأول: العوائق المادية

تواجه البلدية في مجال تسييرها للنفايات المنزلية جملة من العوائق المادية، تتمثل على وجه الخصوص فيما يلي:

الفرع الأول: نقص الموارد المالية

تعاني جميع البلديات من اكراهات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية، خاصة البلديات النائية والمعزولة ، والتي تفتقر لأدنى الشروط سواء التقنية أو البشرية التي من شأنها حماية البيئة من أشكال التلوث والنفايات المنتشرة وهذا ما يؤدي إلى غياب التمويل المالي للمشاريع التي تحمل فكرة التخلص من النفايات أو تثمينها وهو ما يدفع البلدية إلى الاعتماد على الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة والولاية.[11]

تتكبد البلديات بسبب عمليات تسيير النفايات المنزلية أعباء مالية إضافية، تشمل تكاليف شراء حاويات النفايات وشراء شاحنات نقل النفايات وبناء منشآت ومراكز الردم التقني، كما تعاني أغلب البلديات من عدة مشاكل أبرزها إتلاف الحاويات البلاستيكية المخصصة للقمامة أو سرقتها، مما يكلف البلدية خسائر مالية يوميا، وهو ما دفع بالعديد من البلديات إلى وضع حاويات ضخمة من الحديد والتي يصعب حملها وسرقتها.[12]

الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية:

ويتجسد ذلك من خلال محدودية مرافق معالجة النفايات ووجود عدد قليل من المطارح والمحطات المجهزة وعدم وجود مرافق كافية لإعادة التدوير والتثمين.

إن تنفيذ السياسة الوطنية للنفايات المنزلية على مستوى البلديات والممثلة من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة والذي يعتبر المطارح (المفارغ) الأسلوب المثالي للتخلص من جميع أنواع النفايات التي يتم التحكم فيها، كما تعزز الحفاظ على صحة الإنسان وحماية البيئة، غير أن ذلك يبقى نظريا فقط، إذ في الواقع تعتبر المطارح ومكبات النفايات، من أسوء طرق التخلص من النفايات، من الناحية البيئية، بالنظر

لاستهلاكها لمساحة كبيرة وكذا تضيع الموارد المالية، ففي البلدان المتقدمة يظل هذا الحل هو الملاذ الأخير بعد استنفاذ جميع الإمكانيات الوقائية وإعادة التدوير والاسترجاع.

وفي الجزائر نظم قانون النفايات الانتقال من المطارح البرية والعشوائية إلى المطارح المراقبة للحد من الآثار البيئية عند التخلص من هذه النفايات، كما ظهرت تجارب واعدة للوصول إلى حلول أكثر استدامة لتسيير النفايات في الجزائر.[13]

المطلب الثاني: العوائق التنظيمية والإدارية

وتتمثل العوائق التنظيمية والإدارية التي تواجه البلدية في مجال تسييرها للنفايات المنزلية فيما يلي:

الفرع الأول: قصور القواعد القانونية التي تنظم تسيير البلدية للنفايات المنزلية:

عالج المشرع الجزائري دور البلدية في تسيير النفايات المنزلية ضمن العديد من النصوص القانوني (قانون النفايات 19/01 وكذا القانون 10/11 المتعلق بالبلدية) غير أنه لا يمكن إنكار وجود بعض الثغرات القانونية، والتي يمكن إرجاعها إلى طبيعة النصوص القانونية التي لا تضع مفهوم شامل للنفايات، مما قد يؤثر في أداء وفاعلية البلدية في تسيير النفايات المنزلية.

بذلك، فغياب أو ضعف النصوص القانونية التي تنظم إدارة النفايات قد تؤدي إلى عدم فعالية السياسات المتبعة، كما أن ضعف إجراءات الرقابة و المتابعة على عملية تسيير النفايات من شأنه عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لهذا المجال.

الفرع الثاني: التنظيم الإداري التقليدي:

أثبت الواقع فشل تسيير النفايات على مستوى البلديات ويرجع ذلك لعدم نجاعة الاختصاص المحلي، إذ يشكل التقسيم الإداري التقليدي عائقا في مواجهة مشكلة انتشار النفايات المنزلية، وقد آن الأوان لإعادة النظر في التنظيم الإداري المحلي بالنظر لانتشار التلوث خارج الحدود الإقليمية للبلدية، وهو ما يطرح فكرة الحماية المجزأة والتدخل غير

المتجانس للبلديات لمكافحة ظاهرة التلوث، وعدم نجاعة تدخل رئيس البلدية في تسيير النفايات على مستوى إقليم البلدية، مرده غياب التنسيق والتعاون بين رؤساء البلديات في مكافحة التلوث وجمع القمامة وتشكيل مفارغ بيئية ونظامية مشتركة ومراكز لمعالجة النفايات والتي عادة تلقى استنكار من المواطنين بسبب الروائح الكريهة وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة جراء إنشاء هذه المراكز عبر الوطن.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن الجزائر اعتمدت إستراتيجية وطنية من أجل تسيير النفايات المنزلية وما شابهها وذلك من خلال وضع جملة من النصوص القانونية والتنظيمية وكذا إنشاء العديد من الهيئات التي تسند لها مهمة التسيير والإشراف على هذا المجال، إلى جانب انتهاج سياسة فرض الضريبة البيئية والتي تعتبر آلية في يد الإدارة للحد من التلوث إلى جانب تفعيل مبدأ الاستغلال المستدام للنفايات المنزلية من خلال تدويرها وتثمينها وتشجيع الاستثمار في مجال النفايات، بهدف خلق موارد جديدة للثروة، غير أنه في الواقع العملي نجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه أساليب تسيير النفايات المنزلية من طرف البلدية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج نذكر منها:

- حظي موضوع النفايات المنزلية باهتمام المشرع الجزائري من خلال وضع الإطار القانوني المنظم له، والذي من خلاله تحددت صلاحيات البلدية في مجال تسيير النفايات المنزلية.
- يعتبر تسيير النفايات المنزلية خدمة عمومية، تتحمل البلدية مسؤولية القيام بها، وذلك من خلال إعداد مخطط بلدي يكفل التسيير السليم والآمن لها.
- يسند للبلدية اختيار آليات تسيير النفايات المنزلية، حيث أتاح القانون 01-19 للبلدية آليتان للتسيير، إما أن تتولى ذلك بنفسها من خلال أسلوب

الاستغلال المباشر أو أن تعهد بذلك إلى أشخاص معنوية أو طبيعية في إطار عقود الامتياز.

- تواجه مهمة البلدية في تسيير النفايات المنزلية العديد من التحديات والعوائق منها ما هو مادي مثل التكلفة العالية لجمع ونقل وفرز ومعالجة النفايات مما يشكل عبئ على ميزانية البلديات ومنها ما هو تنظيمي مثل قصور النصوص القانونية المنظمة لتسيير النفايات وكذا غياب التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع مما قد يؤدي إلى عدم فاعلية السياسات المتبعة في هذا المجال.

من خلال هذه النتائج، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- التعاون بين البلديات كآلية لتجاوز سلبيات التقسيم الإداري التقليدي.
- اعتماد أساليب وأنظمة مدروسة تسمح بتحسين وسائل الجمع والنقل وإدخال أنظمة ذكية ومتطورة لعملية التثمين والمعالجة.
- القضاء على المطارح غير القانونية أو منحها الرخص الإدارية لممارسة نشاطها.
- توعية المجتمع المدني للحفاظ على بيئة نظيفة ونقية، وتفعيل مشاركة المواطنين في هذا المجال.
- تشجيع تمويل المشاريع الشبابية في قطاع تسيير النفايات لتخفيف العبء على المؤسسات العمومية
- منح تسهيلات وتشجيع المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الاستثمار في مجال تسيير النفايات.
- إتباع أسلوب الشراكة العمومية الخاصة في مجال تسيير النفايات والعمل على الانتفاع منها لكونها مورد اقتصادي هام.

– وضع تقارير دورية عن أداء تسيير النفايات وعقد اجتماعات دورية لبحث المشاكل واقتراح الحلول.

الهوامش:

[1] قانون رقم 19/01 ، المؤرخ في 12ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المعدل والمتمم بالقانون 02/25 المؤرخ في 20 فبراير 2025، الجريدة الرسمية، العدد 12، مؤرخة في 23 فبراير 2025.

[2] وهاب فيصل، دور البلدية في إدارة النفايات المنزلية،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12، العدد 01، 2021، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2021، ص 611.

[3] مخنفر محمد ، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص 48.

[4] القانون رقم 10/03 مؤرخ في 19يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003 .

[5] مخنفر محمد، مرجع سابق، ص 51.

[6] ماجد راغب الحلو، حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، ص 212.

[7] سعيدان علي، *حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري* ، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 240.

[8] المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 07- 205 المؤرخ في 30 يونيو 2007 ، يحدد كيفيات واجراءات اعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته، الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخة في 01 يوليو 2007.

[9] وهاب فيصل، مرجع سابق، ص 620.

[10] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 108.

[11] وناس يحي، ضرورة إعادة النظر في توزيع الاختصاص المحلي لحماية البيئة، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 01، 2022، ص 353.

[12] وهاب فيصل، مرجع سابق، ص 625.

[13] نفس المرجع، ص 628.